

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

النوع الذي ثبتت حرمة في حق الرجال و النساء .

أما الذي ثبتت حرمة في حق الرجال و النساء جميعا فبعضها مذكور في مواضعه في الكتب فلا نعيده ونذكر ما لا ذكر له في الكتب و نبدأ بما بدأ به محمد C الكتاب و هو حرمة النظر و المس و الكلام فيها في ثلاث مواضع .

أحدهما : في بيان ما يحل من ذلك و يحرم للرجل من المرأة و المرأة من الرجل .

و الثاني : في بيان ما يحل و يحرم للرجل من الرجل .

و الثالث : في بيان ما يحل و يحرم للمرأة من المرأة .

و أما الأول فلا يمكن الوصول إلى معرفته إلا بعد معرفة أنواع النساء فنقول و باﷻ تعالى التوفيق النساء في هذا الباب سبعة أنواع : نوع منهن المنكوحات و نوع منهن المملوكات و نوع منهن ذوات الرحم المحرم و هو الرحم المحرم للنكاح كالأم و البنت و العمة و الخالة و نوع منهن ذوات الرحم بلا محرم و هن المحارم من جهة الرضاع و المصاهرة و نوع منهن مملوكات الأغيار و نوع منهن من لا رحم لهن أصلا و لا محرم و هن الأجنبية الحرائر و نوع منهن ذوات الرحم بلا محرم و هو الرحم الذي لا يحرم النكاح كبنت العم و العمة و الخال و الخالة .

أما النوع الأول : و هو المنكوحات فيحل للزوج النظر إلى زوجته و مسها من رأسها إلى قدمها لأنه يحل له وطؤها لقوله تعالى : { والذين هم لفروجهم حافظون * إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين } و إنه فوق النظر و المس فكان إحلالا لهما من طريق الأولى إلا أنه لا يحل له وطؤها في حالة الحيض لقوله تبارك و تعالى : { ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن } فصارت حالة الحيض مخصوصة عن هموم النص الذي تلونا و هل يحل الاستمتاع بها فيما دون الفرج اختلف فيه قال أبو حنيفة و أبو يوسف Bهما : يحل الاستمتاع بما فوق الإزار و قال محمد C يتجنب شعار الدم و له ما سوى ذلك .

و اختلف المشايخ في تفسير قولهما بما فوق الإزار قال بعضهم : المراد منه ما فوق السرة فيحل الاستمتاع بما فوق سرتها و لا يباح بما تحتها إلى الركبة و قال بعضهم : المراد منه مع الإزار فيحل الاستمتاع بما تحت سرتها سوى الفرج لكن مع المئزر لا مكشوبا و يمكن العمل بعموم قولهما بما فوق الإزار لأنه يتناول ما فوق السرة و ما تحتها سوى الفرج مع المئزر إذ كل ذلك فوق الإزار فيكون عملا بعموم اللفظ و اﷻ سبحانه و تعالى أعلم .

وجه قول محمد : ظاهر قوله تبارك و تعالى { ويسألونك عن المحيض قل هو أذى } جعل الحيض أذى فتختص الحرمة بموضع الأذى و قد روي أن سيدتنا عائشة B سألت عما يحل للرجل من امرأته الحائض فقالت : يتقي شعار الدم و له ما سوى ذلك .
و وجه قولهما : ما روي عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أنه قال : [لنا ما تحت السرة و له ما فوقها] .

و روي [أن أزواج النبي عليه الصلاة و السلام كن إذا حضن أمرهن أن يتزرن ثم يضاجعهن] و لأن الاستمتاع بها بما يقرب من الفرج سبب الوقوع في الحرام .
قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : [ألا إن لكل ملك حمى و إن حمى الله محارمه فمن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه] و في رواية [من رتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه] و المستمتع بالفخذ يحوم الحمى و يرتع حوله فيوشك أن يقع فيه دل أن الاستمتاع به سبب الوقوع في الحرام و سبب الحرام حرام أصله الخلوة بالأجنبية .
و أما الآية الكريمة فحجة عليه لأن ما حول الفرج لا يخلو عن الأذى عادة فكان الاستمتاع به استعمال الأذى و قول سيدتنا عائشة B لها ما سوى ذلك أي مع الأزار فحمل على هذا توفيقا بين الدلائل صيانة لها عن التناقض .

و كذلك المرأة يحل لها النظر إلى زوجها و اللمس من فرقه إلى قدمه لأنه حل لها ما هو أكثر من ذلك و هو التمكين من الوطء فهذا أولى و يحل النظر إلى عين فرج المرأة المنكوحه لأن الاستمتاع به حلال فالنظر إليه أولى إلا أن الأدب غض البصر عنه من الجانبين لما روي عن سيدتنا عائشة B أنها قالت قبض رسول الله صلى الله عليه و سلم و ما نظرت إلى ما منه و لا نظر إلى ما مني و لا يحل إتيان الزوجة في دبرها لأن الله تعالى عز شأنه نهى عن قربان الحائض و نبه على المعنى و هو كون المحيض أذى و الأذى في ذلك المحل أفحش و أذم فكان أولى بالتحريم .

و روي عن سيدنا عمر B أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : [من أتى حائضا أو امرأة في دبرها أو أتى كاهنا فصدقه فيما يقول فهو كافر بما أنزل على محمد] صلى الله عليه و سلم نهى عن إتيان النساء في محاشهن أي أدبارهن و على ذلك جاءت الآثار من الصحابة الكرام الشهوات قضاء لحق يثبت لا الدنيا في الاستمتاع حل لأن و الصغرى اللوطية سميت أنها هم B خاصة لأن لقضاء الشهوات خاصة دارا أخرى و إنما يثبت لحق قضاء الحاجات و هي حاجة بقاء النسل إلى انقضاء الدنيا إلا أنه ركبت الشهوات في البشر للبعث على قضاء الحاجات و حاجة النسل لا تحتمل الوقوع في الأدبار فلو ثبت الحل لثبت لحق قضاء الشهوة خاصة و الدنيا لم تخلق له